PIHN
PROTECT IRAQI HRDs NOW

في الذكرى الرابعة للانتفاضة

لماذا تغفل الحكومات المتعاقبة مطالب المتظاهرين

مع حلول تشرين الأول أكتوبر، نستذكر ما حدث في هذا الشهر عام 2019، عندما خرج المئات من المحتجين في بغداد والمحافظات للمطالبة بحقوقهم المسلوبة من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق، رافعين شعار (نريد وطن)، غير أن تلك الحشود السلمية جوبهت باستخدام العنف المفرط من قبل القوات الأمنية، ما أدى إلى سقوط العشرات منهم في الأول من أكتوبر 2019 لتعقبها عمليات اغتيال عشوائي ومطاردة طالت المحتجين.

دام الحراك الاحتجاجيّ لبضعة أيام قبل أن تنسحب الحشود الشبابية التي تعرضت للقنص والذخيرة الحية، لتعود في 25 أكتوبر 2019 بعدما تجمع المتظاهرون صباحا على أبواب المنطقة الخضراء محاولين اقتحامها، لكن القوات الأمينة لم تفكر لصدهم بخيار غير القتل العمد واستخدام أبشع أساليب القمع، وسرعان ما تحول التظاهر إلى اعتصام مفتوح في أغلب المدن العراقية، ومع استمرار التضييق على المحتجين لم ينتهِ الاعتصام، بل كان يتسع ليضم شرائح وأطيافاً من الشعب.

الانتقام من المتظاهرين

شهدت أحداث تشرين - أكتوبر سقوط المئات من الشهداء والآلاف من الجرحى والمصابين من المتظاهرين السلميين، واستمرت علميات القتل العمد والاعتقال التعسفي وازدادت حالات الاختطاف والاختفاء القسري في أغلب المدن العراقية حتى بعد نهاية الاحتجاجات، حيث عملت السلطات على إدامة القمع بالتعاون مع الخارجين عن القانون والماسكين بالسلطة من القوات غير الرسمية المنتفعين من الفساد المالي والإداري والسياسي والرافضين للتغيير، محاولين إنهاء الحراك بأي شكل من الأشكال.

مخاوف من عدم تحقيق العدالة

نحن اليوم في حملة "احموا المدافعين عن حقوق الإنسان في العراق الان!" لا يسعنا إلا أن نجدد مطالبنا بتحقيق المزيد من العدالة وحسم الملفات المتعلقة بالمفقودين ومحاسبة المتسببين بقتل المتظاهرين، فعلى الرغم من تشكيل اللجان التحقيقية الواحدة تلو الأخرى، مازال الشارع العراقي يجهل نتائج عملها وتحقيقاتها، إذ غابت

protect.hrd@protonmail.com

الشفافية، كما أنه من الواضح أن الحكومات المتعاقبة منذ 2019 ولغاية الآن، لم تكن جادة في تحقيق العدالة، وهو ما يدعونا للقلق على مصير المئات من العراقيين المغيبين والجرحى والمطاردين الذين ما زالت هناك دعاوى كيدية تطاردهم.

مازالت المئات من العائلات تطالب بتحقيق العدالة لأبنائها، كما لا يزال الكثير من الناشطين مجهولي المصير بعد أن اختفوا خلال الأعوام الماضية بعد أن كانوا ينشطون في الحراك الاحتجاجي "التشريني" وما لحقه من احتجاجات أخرى.

استجابة حكومية خجولة

في مقابل ذلك، فإن الاستجابة الحكومية لم تزل محدودة حول الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهذا ما أشرته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، مؤكدة "أن اللجان لا تقدم أي معلومات عامة حول عملها ما يجعل تقييم كفاءتها أمرا صعبا، وما يثير القلق أكثر، وفي العديد من الحالات تعرض القضاة وضباط التحقيق والمدافعين عن حقوق الإنسان ممن يطالبون بالمساءلة للتهديد والهجوم من قبل أشخاص يعتقد انهم مرتبطون أو يدعمون عناصر مسلحة".

وفي رسالتها إلى رئيس مجلس الوزراء (محمد شياع السوداني) أكدت منظمة العفو الدولية توثيقها لحملة القمع التي شنت على المتظاهرين في تشرين 2019 والتي أسفرت عن مقتل المئات، كما وصفت ذلك بأنها "حالات إعدام جرت خارج نطاق القضاء، وإصابة آلاف الجرحى على أيدي القوات الأمنية، كما وثقنا التعذيب والاختفاء القسري الذي طال المتظاهرين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والى اليوم لم تصدر أي بيانات عن النتائج التي توصلت لها اللجان المتعدة التي جاءت للتحقيق في الانتهاكات الواقعة".

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية تعهدت في منهاجها الوزاري بأنها ملتزمة بـ"تشكيل فريق قانوني لمراجعة أعمال لجان التحقيق المشكلة سابقا"، ولكن محاولات الحكومة في التحقيق بهذا الملف جاءت خجولة مقتصرة على إصدار بعض الأحكام بالسجن والغرامة وكان آخرها الحكم بالسجن المؤبد بحق احد الضباط المدانين بمجزرة الزيتون دون الإشارة إلى الدوافع ومن يقف وراء عمليات القتل الممنهج، كما ألغت الحكومة اللجان التحقيقية السابقة ولم تكمل عملها، وفي قرار صادم صدر في 31 تموز 2023 جرى نقض حكم الإعدام على المتهم بقتل الخبير الأمني هشام الهاشمي.

PIHN
PROTECT IRAQI HRDs NOW

مخاوف من غياب المحاسبة الحقيقية

إن الإفلات من العقاب في ما يتعلق بالهجمات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين ومن يسعون لتحقيق العدالة، يثير المخاوف ويجعلنا في بيئة من الخوف والترهيب والتي لا تزال تقيد بشدة حرية التعبير، كما لا يزال القضاء العراقي يمارس دورا ضعيفا، فالناشطون والمدافعون عن حقوق الإنسان مازالوا في دائرة خطر الانتقام من الجماعات المسلحة أو المتعاطين معها.

إن عمليات التضييق على الحراك الاحتجاجي والنشاط المدني في العراق مازالت مستمرة وتتخذ أشكالا مختلفة، فعلى الرغم من المطالبات الدولية بضرورة احترام حقوق الإنسان في العراق وأن على الحكومة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكشف نتائج التحقيق وحسم ملفات ضحايا الحراك الاحتجاجي، إلا أن رئيس دائرة حقوق الإنسان الذي ألقى كلمة جمهورية العراق خلال الحوار التفاعلي بشأن تقرير الأمين العام للامم المتحدة، ذكر أن "العراق يعمل على توفير بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني، إيمانا منه بأهمية دور المجتمع المدني في تعزيز النظام الديمقراطي"، في الوقت الذي تفرض فيه الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن طريق دائرة المنظمات غير الحكومية قيودا كبيرة وعقبات لا حدود لها على عمل منظمات المجتمع المدني ونشاطاتها، فضلا عن حملات التشويه التي تطال الناشطين والمدافعين عن قضايا المرأة وصلت للتحريض على القتل، دون اي رد فعل من السلطات وبلا ادنى إجراءات لمحاربة حملات التشويه والتضييق التي يتعرض لها المدافعون عن قضايا المرأة.

التوصيات

- على الحكومة العراقية بذل جهد اكبر لإجراء تحقيقات فاعلة وفورية وشاملة ونزيهة ومستقلة وشفافة وحقيقية في جميع الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين والناشطين والصحفيين.
- تقديم المساعدة الفاعلة والكاملة للضحايا طوال العملية القانونية واتخاذ التدابير لتذليل العقبات أمام الضحايا وحماية خصوصيتهم وضمان سلامتهم وسلامة عائلاتهم.
- اتخاذ إجراءات رادعة وحقيقية ضد الحملة التي يشنها البعض حول قضايا المرأة وعدم التعاطي معها.

"احموا المدافعين عن حقوق الإنسان في العراق الآن!"

1 أكتوبر 2023

! حملة احموا المدافعين عن حقوق الانسان في العراق الان
protect.hrd@protonmail.com